

المرجعية السياسية الوطنية ضرورة لتثبيت منجزات وطنية:

حول الانفصام بين الأداء والمرحلة

حنين زعبي *

أهمية تقييم الأداء

يسيطر مفهوم "إسرائيل الجديدة" على تشخيصاتنا السياسية الراهنة للواقع الإسرائيلي، وقد لا نحتاج إلى تشخيص الأسباب أو مكونات هذه المرحلة الجديدة والوجهة التي تريد إسرائيل أن تقودها إليها، لكي نشعر أن هنالك قواعد لعبة جديدة أكثر تضييقاً تحاول التأثير على سلوكنا السياسي الذي وصفته إسرائيل حتى سنين مضت بـ "التهديد الإستراتيجي"، كونه طرح إجابة على السؤال "ماذا يعني أن تحمل مشروعاً فلسطينياً وطنياً ضمن دولة يهودية"، ممّا غير من مفاهيم سياسية بيننا وبين الدولة تتعلق باستقلالية خطابنا عن السقف الإسرائيلي لكن ليس عن سياق النضال السياسي في الداخل، وخلق حالة جديدة من الوعي ومن المعنوية في الداخل الفلسطيني.

وفي الوقت الذي نهتمّ فيه كتيارات سياسية فاعلة (القومي والإسلامي والشيوعي) بتشخيص تلك السياسات كونها تحمل مشروعاً سياسياً لشعبنا، وفي الوقت الذي نهتمّ فيه أيضاً بتوضيح مشروعنا السياسي الذي نطرحه لشعبنا (ونحن نفعل ذلك بدرجات متفاوتة من الوضوح)، فإننا في المقابل لا نهتمّ بتقييم أدائها السياسي ومدى انسجامه مع المشروع الذي تحمله، ومدى انسجامه مع متطلبات المرحلة، وليس أقل أهمية مع مكتسبات سياسية سبق لشعبنا ولتياراتنا السياسية أن أحرزتها في الفترات السابقة.

ينطلق هذا التحليل من فرضية عمل مفادها أنه لا نضالٌ مُجدٍ دون قراءة المرحلة وطبيعة تحدياتها ودون تحديد أهداف واضحة لها، كما لا نضالٌ مُجدٍ دون مراكمة إنجازات سابقة.

إن غياب أو تغييب عنصر تقييم الأداء السياسي لدى التيارات والقيادات والخطاب السياسي الراهن، يمكّننا دائماً من التهرب من تقديم كشف حساب سياسي لأنفسنا ولشعبنا، حول وزن التنازلات السياسية التي قد نقدّمها خلال نشاطنا السياسي اليومي، كما يجعلنا غير أبهين بزيادة وزن "روتين العمل" في المجال السياسي على حساب نضالنا السياسي. والأخطر من ذلك أن الابتعاد عن ثقافة تقييم أدائنا السياسي أولاً بأول، ولا سيّما في خضمّ أحداث سياسية متوالية، وحصول تغيّرات جدية في السياسة الإسرائيلية تجاهنا، قد يجعلنا نحول أداءات ضعيفة لسقف سياسي جديد متراجع عن مكاسب حقّقناها في السابق، بل قد يجعلنا كذلك نطرح كلّ تراجع في أدائنا السياسي وكأنه "فرصة جديدة".

منجزات المرحلة السابقة بعيون فلسطينية

إنّ وعي تأثير "إسرائيل الجديدة"، وما يثيره الواقع العربيّ من إحباط وشعور بالعجز والمهانة وضياع البوصلة، يجعلنا مرغمين أن نجيب أيضاً عن السؤال شبه الحتمي: هل دخل نضالنا نحن أيضاً "مرحلة جديدة"؟

لكي نجيب عن ذلك، علينا أن نستند إلى فهم واضح لما نعرفه كمرحلة سابقة، ونحن نستطيع فعل ذلك بسهولة. لقد تلت الانتفاضة الثانية، في أقلّ بقليل من عقد ونصف من الزمن، مرحلة سياسيّة اعتُبرت انقلاباً في مفاهيم علاقة القوّة السياسيّة بيننا وبين الدولة العربيّة، كان واضحاً فيها أنّ شعبنا يُجمَع في الخطاب والأداء السياسيّ لدى التيارات السياسيّة الفاعلة -على نحوٍ متفاوت- وفي خطاب النخبة وفي الخطاب والروح المعنويّة لدى الشارع الفلسطينيّ، يُجمَع على ملامح واضحة لمشروع وطنيّ فلسطينيّ مستقلّ عن السقف الإسرائيليّ، ومواجهٍ ولأول مرة للمشروع الصهيونيّ وللمؤسسة وللإجماع الإسرائيليّ معاً.

وكان واضحاً للجميع أنّ صياغة معادلة نفك بها الارتباط بين المواطنة وبين الصهيونية، ونقبل في نفس الوقت بالمواطنة دون بعدها الصهيوني، بل نعيد بها ربط سياق المواطنة بالبعد القومي والوطني للنضال الوطني الفلسطيني المواجه للصهيونية، هي إبداع سياسي يمكننا ليس فقط من مواجهة اليمين والمؤسسة والتمييز، بل أيضاً من استعمال المواطنة نفسها لمواجهة المشروع الكولونياليّ برمته وبكل تفاصيله، ومواجهة التواطؤ الكامل لما سمي عندها "باليسار". وقد مكنتنا تلك المعادلة من نقل سؤال "الولاء للدولة" الذي استعملته المؤسسة و"اليسار الصهيوني" لامتحان جديتنا في المواطنة، لسؤال "الولاء للديمقراطية" الذي صدّرناه نحن للدولة و"اليسار الصهيوني" لامتحان جدّيتهم في المواطنة. لقد بدأ هذا الخطاب الجديد في إنجاز سياسي سمي بمشروع "دولة المواطنين" ثمّ انتقل إلى الشارع وإلى النخبة (التصورات المستقبلية)، لم يكن لهذا الإنجاز الذي تشعب وترجم في مفاهيم ومنعطفات كثيرة، أن يتطور بهذا الشكل دون الاعتناق من قيود السقف الإسرائيليّ ومن آليات سيطرة توفّعات الشارع الإسرائيليّ.

لقد رافق "نفاؤل الإرادة"، والعنفوان والقوّة التي وسمت تلك الفترة، "تشاؤم العقل" الذي رأى في الدولة العربيّة المادّة الوراثية للمشروع الصهيونيّ في كلّ ما يخصّ علاقتها بنا، وذلك في تناقض واضح وحادّ مع خطاب التعايش وجسر السلام والأخوة العربيّة اليهوديّة، والذي وُصف في تلك المرحلة بالسذاجة والمهادنة السياسيّة.

لقد برز تبني هذه الرؤية وهذه المفاهيم والروح المعنويّة التي رافقتها، والتعامل معها على أنّها إنجاز سياسيّ، من خلال المدّ الجماهيريّ لها، وتحيز "النخب"، وظهور الحركات الشبابية، وفي اضطرار جميع التيارات السياسيّة الفاعلة للتفاعل مع تلك الرؤية الجديدة بل واجتناب كلّ ما يتعارض معها صراحة، ما منح هذا الخطاب والأداء السياسي هيبة وهيمنة وطنيّة معاً.

منجزات المرحلة السابقة بعيون إسرائيلية

لكن الأهمّ أنّ الاعتراف بوجود هذه القوّة وهذا التحديّ جاء من خلال التعامل والخطاب الإسرائيليّ نفسه، أي من خلال اعتراف الخصم. ذلك مهمّ برأيي، بل فائق الأهميّة، وذلك أنّه عليك دائماً ألاّ تكتفي بالسؤال عن قوّة نضالك ومدى تأثيره في نظرك أنت، بل عليك أولاً أن تسأل عن مدى قوّة نضالك في حسابات الخصم، بل حساباته الخفيّة. وعلبك دائماً إعادة النظر فيما تعتبره أنت تحديّاً ذا جدوى ولا يعتبره خصمك كذلك، إذ لا يكفي في السياسة كيف تشخص أنت نضالك والأثر الذي يُحدثه في الخصم، بل الأهمّ أن تعرف كيف يتلقّى الخصم هذا التحديّ وهذا التأثير وما إذا كان يقع عليه فعلاً بوصفه تحديّاً أو تأثيراً ذا اعتبار.

وفي هذا الصدد، لا يهمنّا تقييمات الخطاب الإسرائيليّ الشعبويّ التحريضيّ دائماً، على العمل الاستعراضيّ الهادم للوعي السياسيّ والتسييس، كما على الذي يحمل مشروعاً وتحديّاً حقيقياً، بل يهمنّا على وجه الخصوص الخطاب الرسميّ غير الآبه وغير المحتكم إلى

الشارع الإسرائيلي وأحقادها أو ليسار الإسرائيلي واستعلائه. تهتمنا تلك الأبحاث والدراسات السياسية والإستراتيجية، أو التحليلات الأكاديمية، وبهمنا تقييم المسؤولين عن "الملف العربي" في الدولة العبرية، وعلى رأسهم الشباك.

لقد تعاملت جميع تلك الجهات مع خطابنا، ومع أدائنا السياسي في ما بعد الانتفاضة الثانية، باعتبارهما تحديًا وحالة سياسية جديدة مفاجئة بل صادمة أحيانًا للمؤسسة الإسرائيلية؛ وذلك أنهما أتيا مناقضين لمخطط المواطنة الصهيونية، وصولًا إلى اعتبارهما "تهديدًا إستراتيجيًا"، ومثابة حالة اعتناق من السقف الذي وضعته إسرائيل (الرسمية/الرصينة) لنضالنا.

لقد كان هنالك دائماً خطابان تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، واحد لا تحكمه حسابات الضبط والسيطرة، بل حسابات الكراهية والغرائز، فينفث سموم خطابه وسلوكه العنصري دون حساب، وآخر أكثر تساهلاً و "ليبرالية" وتفاعلاً مع مطالبنا، منطلقاً من حسابات السيطرة والضببط، وكان دائماً أكثر مسؤوليته في احتساب درجة التفريغ والإرضاء التي يحتاجها لكي لا نتمرد في الكامل ونهشم قواعد اللعبة تمامًا. الفرق بينهما أن الأول استلم الحكم الآن، ضمن عملية تبديل واسعة للنخب في إسرائيل (ترافقت تدريجياً مع فترة "تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة" لدينا، التي نتكلم عنها)، فيما يُعرف بـ "إسرائيل الجديدة"، وأصبح الثاني أقل سيطرة على العلاقة معنا، بل تغير أيضاً شكل العلاقة بين كليهما، في عملية صراع علني لا على مواطن القوة فقط، بل كذلك على تعريف "الوطنية الإسرائيلية"، وعلى إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية داخل القبيلة اليهودية نفسها.

مرحلة جديدة ارتدادية؟

إزاء جميع هذه التغيرات على الساحة الإسرائيلية، وإزاء إشاعة أجواء الإحباط وربما فقدان المعنى جراء حرف الثورات العربية عن مسارها وارتدادها عن منطقتها، وإزاء مذابح الأطفال على مرأى ومسمع منا، وإزاء انخراط جميع الدول العربية غير المهتدة بثورات في قمع الثورات ودعم المنظمات الإرهابية، وإزاء انهيار مشروع المقاومة الفلسطينية وتحول السلطة إلى وكيل للاحتلال وإلى محتمية به، وإزاء أحداث عصفت بالساحة الفلسطينية في الداخل، بعضها مثل اعتداء إسرائيلياً سافراً علينا، وعلى رأسها: الخروج القسري لعزيمي بشارة من البلاد، وإخراج الحركة الإسلامية الشمالية عن القانون، وملاحقة كوادر التجمع على نحو واسع، وإجراء اعتقالات واسعة في صفوف الشباب لمنع تكرار وتطور ظاهرة النضال الشعبي وإغلاق الشوارع. وبعضها الآخر مثل إرادة سياسية طموحة وجديرة بحمايتها من الانحراف (وأميل إلى الاعتقاد أننا استهنا وما زلنا نستهن بأبعاد جميعها)، مقل إقامة المشتركة، أقول إزاء جميع هذه التغيرات والمنعطفات، قد يكون لزاماً علينا أن نسأل: أي مرحلة نعيش؟ وما هي الإجابة التي علينا تقديمها؟ وهل أدؤنا السياسي الحالي متصالح مع تلك الإجابة؟ وهل هو يستند ويحمي ويحتمي بما ورثه من مكتسبات سياسية.

تُجمِع الخارطة السياسية الفلسطينية، كما القراءة الإسرائيلية الرسمية وحتى اليمين الإسرائيلي نفسه، على ازدياد قوة اليمين الديني والاستيطاني، وعلى محاولته تغيير تعريف قواعد الديمقراطية، لتصبح مجرّة تماماً لمصلحة توسيع الاستيطان والمصادرة والاستيلاء، وتوسيع السيادة الإسرائيلية على المستوطنين، ومحاولة القضاء على إمكانية النضال الشعبي، واشتراط الحقوق المدنية (ميزانيات؛ مسطحات أراضٍ؛ محاربة العنف) بشروط تقع في دائرة الولاء، نحو: الخدمة المدنية؛ التجنيد للشرطة؛ هدم بيوت. وقد شهدت السنوات الست الأخيرة بحساب فظ نحو 50 قانوناً وتعديلاً عنصرياً، وهو ما يوازي على الأقل 80% من القوانين التي سنتها الكنيسة في الـ 62 سنة الأولى من حياتها! (انظر تقرير مدار الثاني حول التشريعات العنصرية 2017 من إعداد برهوم جراسي-وهو يغطي جزءاً من الفترة). كذلك قامت إسرائيل بخطوة غير مسبوقة في محاولة لإجراء تغيير فعلي لخارطتنا السياسية، بتوجيه ما يشبه الضربة القاضية لإحدى أهم الحركات السياسية في البلاد، ألا وهي الحركة الإسلامية الشمالية، فضلاً عن القيام بملاحقات واسعة في صفوف كوادر حزب التجمع، منتقلة من مرحلة العصا والجزرة إلى مرحلة المشنقة والجزرة، فيما يشبه العزم الفعلي لدى المؤسسة الإسرائيلية على إجراء تغييرات جذرية في خارطة القوى الفاعلة في المشهد السياسي، معززة ما تعرفه بـ "قوى الاعتدال"، وقاضية على ما تشخصه بأنه "بؤر تمرد".

كان من الممكن نظرياً - شرط التغاضي عن عمق وجود المشروع الصهيوني باعتباره المشروع السياسي الوحيد الذي ما زال يسيطر فعلاً على برامج الأحزاب الإسرائيلية (وذلك يعني أنه غير ممكن حتى نظرياً) - أن تؤدي هذه الحالة إلى تقوية البديل الذي يطرحه اليمين في إسرائيل، وتعميق هويته السياسية كبديل جدي وكامل لأجواء الفاشية التي يطرحها اليمين، وأن يفهم أنه لا انفصام بين محاربة الفاشية ومحاربة حالة العداء للفلسطينيين لا كمواطنين فحسب، وإنما كذلك كأصحاب وطن، إلا أن العكس حصل وبصورة تراكمية وبطئته أيضاً وأكثر صمماً وأقلّ درامية؛ فقد تنصل حزب العمل تنصلاً كاملاً من الدعاية المغرضة "لحبّ للعرب" أو "ليساريتها"، فكان أن غير اسمه برهاناً على ذلك ليغدو اسمه "المعسكر الصهيوني". تضاف إلى ذلك استطلاعات رأي جديدة بإثارة الجزع، تبين شبه تطابق بين المواقف السياسية تجاه الفلسطينيين (في الداخل) لدى ثلث مصوّتي أحزاب المركز أو اليمين، من جهة، ومواقف مصوّتي أحزاب اليمين، من جهة أخرى، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أحد أسباب ونتائج إصرار قيادات تلك الأحزاب على عدم تشويه صورتها "كمُجِبّة للعرب". ويشير تقرير مدار اعلاه أن كتلة "المعسكر الصهيوني" أظهرت انجرافاً أكبر نحو القوانين العنصرية وتلك الداعمة للاحتلال والاستيطان، وقد بادرت في السنتين الأخيرتين فقط إلى سنّ 5 قوانين عنصرية، وشاركت في تقديم 37 اقتراح قانون عنصري. كما يشير التقرير نفسه إلى أن 22 عضو كنيست من ذلك المعسكر (من مجموع 24) شاركوا في المبادرة لسنّ قوانين عنصرية. بالإضافة إلى ذلك، أيد المعسكر الصهيوني نحو 18% من القوانين العنصرية، واعترض على 36% منها فقط، وتغيّب عن التصويت في ما لا يقلّ عن 44% منها.

قد تكون تلك المرحلة التاريخية هي الأكثر انتظاراً لكي يطرح الفلسطينيون بديلهم السياسي الذي بلّوروه وحمّوه واحتّموا به وتباهوا به خلال المرحلة السابقة. قد نكون بصدد اللحظة التاريخية الأكثر استيعاباً - إن لم يكن ذلك احتضاناً - لفهم ما طرحناه في مرحلة تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة: دولة المواطنين بكل أبعادها المواجهة للدولة اليهودية وللمشروع الكولونيالي، الذي أنشأها؛ التناقض بين اليهودية والديمقراطية؛ تبني جميع فئات المجتمع الإسرائيلي للمشروع الصهيوني والتنافس فيما بينها على دور لها فيه وعلى الاستفادة منه معاً؛ وحدة الفلسطينيين السياسية ضمن مشروع وطني فلسطيني مفتوح للتضامن من قبل كل من يتفقون معه.

لم يكن أصحاب تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة ليجدوا لحظة تاريخية أفضل من احتفال الفاشية بنفسها في إسرائيل، لكي يطرحوا مشروعهم الديمقراطي الوطني الأخلاقي الواضح، بكلّ قوّة. ولن يجد من يعي قوّة ومعنى تلك الفرصة أفضل من توحد القوائم العربية الانتخابية في قائمة واحدة ولأول مرة في تاريخ هذا الشعب الذي يعرف أحياناً - ولدرجة صادمة - كيف لا يقرأ، أو كيف يخاف من قوّته.

لقد كان هذا الطرح وما زال هو الجواب الوحيد ليس فقط المقنع ضدّ الفاشية الإسرائيلية التي يراها العالم الآن بأوضح وأنصح صورها، بل المفهوم أيضاً للعالم في هذه اللحظات. لكن ذلك بحاجة إلى قيادة، والقيادة هي من تقرأ الفرص التاريخية وتُحسن استخدامها، لكن اللحظة التاريخية هذه حملت من لا يستطيع تأدية هذا الدور العظيم.

نحن لم نستثمر هذه المرحلة الفاشية التي أنتجت قائمة عربية واحدة، لكي نطرح بقوّة ما لدينا، بل نظرنا إلى تراجعات سياسية واضحة، مرّت مرور الكرام، دون نقد ودون أدنى انتباه أو تسجيل.

كيف تستطيع "قيادة" سياسية أن تحاول (وإن مجرد محاولة) الخروج عن حالة الندية السياسية التي اكتسبتها بشقّ النفس، والعودة إلى حالة من التبعية السياسية لتوقّعات الشارع الإسرائيلي، وترويج مفاهيم مثل "عدم إغضاب الشارع الإسرائيلي"، أو "عدم استفرازه"؟ وعن أي شارع نتحدث؟ ومن هو الإسرائيلي الذي لا نريد إغضابه؟ وأين ذهب المكسب الطازج للمفاهيم السياسية المؤسسة "لدولة المواطنين" التي من المفروض أن تسد حجة كل من يتهمنا بالتطرف أو "رفض العيش مع الإسرائيليين"؟ أين نفسية من تخلص من سؤال الولاء وابتزاز امتحان "التعايش" وحسن النوايا؟ .

كيف نستطيع القفز عمّا من المفروض أننا تجاوزناه من فكّ التبعية مع "اليسار الصهيوني" والتعامل معه " كقوّة صهيونية موكلة بالوصاية علينا"، إلى مفهوم تحالف "لضرب" الفاشية، على شاكلة "المعسكر الديمقراطي"، ولماذا نتراجع نحن الآن في عزّ الفاشية، عن مفهوم الديمقراطية المواجهة للصهيونية الذي بدأ أننا نثبته؟ ولماذا لا نحرص على أن نثبت نحن المعايير الحقيقية للديمقراطية ونتعامل مع الجميع وفق درجة التزامهم بها؟

وهل فعلاً تَصْلُح مفاهيم مثل حالة الفاشية الإسرائيلية أو هبوط الحالة المعنوية لشعبنا (إسرائيل والعالم العربي وسوريا، وكل ما هو ليس نحن) لتبرير ذلك؟

يصرّ هذا المقال أنّ العكس يَصْلُح أن يكون صحيحاً، بنفس المقدار، وهو ما يعني أنّ السياق لا يبرّر ولا يكفي لتفسير النتيجة، ما دام السياق نفسه يصلح لإفراز نتائج متضاربة: تصلح حالة الفاشية أن تكون فرصة تاريخية لكي تطرح مشروعك بكلّ قوّة. ويرى هذا المقال أنّ علينا البحث عن سبب هذا الانقلاب في أمرين: انقلاب وحدة القوائم العربية من عامل قوّة إلى عامل ضعف، لأمر ذاتيّ بالكامل، يعود -من جهة- إلى محاولة الهيمنة عليها دون الرجوع إلى مرجعية سياسية (فشلت المشتركة في بنائها أصلاً)، ويعود -من جهة أخرى- إلى انعدام مرجعية سياسية علياً للأحزاب ولحركاتنا السياسية تثبت كلّ مكتسب وتجعله غير قابل للتراجع.

إن المرجعيّات الوطنية والوحدة في السياسة لا تضبط الأداء فقط، وإنّما كذلك هي تستثمر التضحيات وتجعل المكتسبات غير قابلة للردّة، ومن يخسر مرجعيّته الوطنية، أو لا يحرص على بنائها، يجعل نفسه عرضة لخسارة التضحيات والمكتسبات.

الوحدة قوّة

وإذا كان المتغيّر السياسيّ الأبرز على خارطة السياسة الفلسطينية في الداخل هو إقامة المشتركة، وإذا كانت المشتركة قد حصلت على هذا الكمّ من الاحتضان والتوقّع الجماهيريّ واليقظة الإسرائيليّة، وعلى هذا الاهتمام الإسرائيليّ والدوليّ، الإعلاميّ والجماهيريّ والسياسيّ، بصورة لم يسبق للتمثيل البرلمانيّ العربيّ مجتمعاً أن حظي بها (بصرف النظر عن كميّة استثماره وعن السهولة التي لا تُحتمل لإجهاض تلك القوّة)، وإذا كنّا نؤمن أنّ الإطار البرلمانيّ المشترك بين التيارات السياسيّة الفاعلة يمكن أن يُستثمر في اتّجاه تطوير النقاش السياسيّ بين الأحزاب وتعميق الإجماع الوطنيّ بينهم، وحصار النزوات الشخصيّة، وإذا كانت "الوحدة قوّة"، فإنّنا سنفهم لماذا يُعتبر تحليل أداء المشتركة مركزياً في تحليل السياسة الفلسطينية في الداخل وتوجّهاتها.

فضلاً عن ذلك، ودون تلك القوّة الكامنة في المشتركة، يبدو من نقاط ضعف سياساتنا احتلال العمل البرلمانيّ وزناً كبيراً في المجال السياسيّ؛ فخطاب وأداء أعضاء الكنيست العرب هو الذي يصل إلى الناس وإلى المؤسّسة معاً، بتحدّيه أو مهادنته أو استعراضه أو عمقه أو سطحيّته، ومنه تُقرأ سياسات الأحزاب وتأثيرها على شعبنا. وتقع نقطة الضعف هذه في علاقة طردية مع مقدار حصار المؤسّسة الإسرائيليّة وتحريضها على أعضاء الكنيست العرب. وقد تكون هذه المرحلة التي تحاول فيها المؤسّسة تطويع أعضاء الكنيست أنفسهم، وتعزيز آليات تبعيّتهم لرضى الشارع الإسرائيليّ، وإدراكها أن تنجح إلى حدّ ما بذلك، قد تكون أكثر المراحل احتياجاً إلى تقوية العمل الحزبيّ الشعبيّ والجماهيريّ مقابل الكتلة البرلمانيّة من جهة، ولتقوية آليات المحاسبة الحزبيّة للعمل البرلمانيّ من جهة أخرى.

إن أهمّ تلخيصات المرحلة الأولى للمشتركة (التي نريد لها أن تستمرّ، لكن لا نريد لها أن تستمرّ وفق الخطّ الذي تسير عليه الآن) يشير إلى فشلنا في تكوين مرجعية سياسيّة واضحة وثابتة تستند إلى إنجازات المرحلة السابقة، تاركين قرار الالتزام ببرنامج المشتركة (الذي عكس مكتسبات مرحلة "تفاوض الإرادة" أي الذي يُعتبر متطوراً بدرجات، مقارنة بالأداء السياسيّ الحاليّ) إلى القنوات الذاتية لمركبات القائمة. ليس هذا فحسب، بل أدّى انعدام المرجعية تلك إلى تذبذب واضح بل إلى تناقضات واضحة. ففي أحد بياناتنا الصادرة قبل فترة قصيرة أكدنا أن "تصويت كتل المعارضة و"المعسكر الصهيونيّ" لجانب تلك القوانين العنصريّة يكشف البؤن الواسع بين الأقوال والتصريحات التي يطلقونها حول السلام وحقوق الإنسان، وسلوكهم السياسيّ الفعليّ الذي لا يختلف عن توجّه حكومة نتنياهو المنتظرّة".

إن القبول بالمشاركة في مؤتمرات هرتسليا القومية، التي وباعتراف إسرائيل نفسها، تهدف إلى رسم استراتيجية السيطرة على الفلسطينيين، وبالتالي فهي تدعو إليهم سياسيين بهدف "كشف أوراقنا"، والحديث عن "المعسكر الديمقراطيّ" أو قبول المشاركة في مظاهرة في تل أبيب بمشاركة المعسكر الصهيونيّ وبتحييد التجمّع الوطنيّ، وقبول أن نخطب في ذكرى مقتل راين (ثمّ يأتي من يشبهون نتياهو ويرفضون هذه المشاركة)، والتصريحات العلنيّة بالتراجع عن عدم المشاركة في جنازة بيرس واعتبار ذلك خطأً، كل ذلك الأداء

الفردية يبدو متناقضًا تمامًا أيضًا مع برنامج المشتركة وكذلك مع بياناتنا نفسها. إن ذلك البون الشاسع بين البرنامج والأداء لا تبرره أجواء الفاشية، ولا "إسرائيل الجديدة".

أكثر من ذلك، سيطر علينا في المشتركة هوس "عدم استفزاز إسرائيل"، فكان هذا حكمنا بعد أي خطاب أو سلوك يحدث ضجة في الشارع الإسرائيلي، حتى لو عكس أداء أصبح جزءا من طبيعيا من أداثنا السياسي الوطني خلال المرحلة السابقة. وذلك بدل أن نصر، كما فعلنا في السابق، على أداء ما يلبث أن يتعامل معه الشارع الإسرائيلي كجزء طبيعي من المشهد السياسي.

نضيف لذلك التخبُّط، اختيارنا في المشتركة لصمت مطبق ولسكينة كاملة عندما نُمنع في سابقة تاريخية من الدخول إلى الأقصى، وعندما نرفض حتى أن نطرح بجديّة موضوعة تجميد عملنا البرلماني بعد إخراج الحركة الإسلامية الشمالية عن القانون، غافلين أو غير مدركين أن التهديد الجدي في السياسة يولد نتائج قد لا تقل أهمية عن تنفيذ التهديد، وأن فتح كافة السيناريوهات تزيدك دائما قوة، ويقلل من احتمال جعلك متوقفاً، ويزيد من قوة خيار المشاركة نفسه الذي يكف عن أن يكون مفهوماً ضمناً.

علينا ألا نستغرب بعد ذلك استطلاعات الرأي للشارع العربي التي تؤشر لتراجعات جديّة في المواقف السياسية. أكثر من ذلك، إن هذا الأداء السياسي هو أكثر ما يتيح بروز نموذج غير سياسي شعبيّ وسطحي يبني شعبيته على تراجع المواقف السياسية الوطنية والنضالية لشعبنا، وعلى خفض منسوب النقاش والوعي السياسيين.

العودة لتفاؤل الإرادة

تعد تجليات هذا الأداء ابتعادا ليس عن منجزات سابقة فحسب، بل عن برنامج المشتركة، الذي يتحدث عملياً عن دولة المواطنين وعن ضرورة تنظيم أنفسنا قومياً، أي الذي هو نفسه نتاج منجزات المرحلة السابقة. أي عندما نحكم على أداثنا في المشتركة علينا أن ألا نخرج المشتركة نفسها من سياق نشوتها وألا نضيق هذا السياق بمسألة رفع نسبة الحسم، فسياقها الأعمق هو سياق تطور مفهوم التنظيم الذاتي للفلسطينيين في الداخل، وسياق فك الارتباط بالتبعية للأطر "اليهودية العربية". وحتى عندما لا نقلل من أهمية الادعاء القائل بأن المشتركة هي أصلاً مجموعة أحزاب متباينة المواقف، وأن الاختلاف بين التجمع والجهة -المكوّنين الأكثر أيديولوجية في المشتركة- بقي وسيبقى كما هو، وبالتالي علينا ألا نتوقع منها أداء سياسياً قوياً، فإن علينا تحجيم هذا الادعاء كادعاء يوصلنا إلى نتيجة حتمية غير قابلة للمناورة، وذلك للأسباب المركزية التالية: أولاً، أن هذا الادعاء يقفز بانتباه أو بعدم انتباه عن أن المشتركة هي أيضاً نتاج سياق تطوّر القوّة السياسيّة للفلسطينيين في الداخل، وهي إحدى نتاجات مرحلة "تفاؤل الإرادة" والاعتناق من وصاية وتوقعات ورضى أحزاب اللاميين الصهيوني والشارع الإسرائيلي بعامة، ثانياً: أن الوحدة هي دائماً أصلاً بين مختلفين، لكن هذا لم يمنعها أن تؤسس لمفهوم "الوحدة قوّة"، ما لم نستخدمها طبعاً في لعبة هيمنة وبناء نفوذ داخلي. ثالثاً: أن السعي المتحمس لنسج تفاهمات مع "من أثبتوا أنهم لا يختلفون عن نتيهاو" (بدل بذل الجهود على تثبيت مرجعية سياسية للمشتركة، وعلى حساب تثبيت مرجعية سياسية للمشتركة)، يراهن على قوّة المشتركة "كقوّة برلمانية ثالثة"، لا على ضعفها "كأداة تنسيق ليس إلا". فهل تصلح المشتركة أن تكون قوّة مغرية في عملية التفاهمات "مع من يشبهون نتيهاو"، ولا تصلح أن تكون قوّة مغرية في الشارع العربي لتطوير مشروع وطني فلسطيني مفتوح لكل من يريد التضامن معه؟

إن غياب مرجعية سياسية وطنية لدينا لا يؤدي فقط إلى عدم تثبيت منجزات شعبنا السياسية وإلى تمكّن البعض من الارتداد عليها، بل إنها كذلك تمكّن هذا البعض من تقديم تلك التراجعات "كفرصة"، غير منتبهين إلى أن المؤسسة الإسرائيلية نفسها تعتبرهم وتعتبر أداءهم "فرصة" لها لتثبيت مخطّطها، وضرب نضالنا الوطني وتعزيزهم "كقوى اعتدال"-ونحن نعرف ماذا عنت إسرائيل منذ النكبة بقوى الاعتدال.

تحتاج المرحلة الحالية، وعلى نحو حاسم، إلى بلورة إجماع وطني تقوده التيارات السياسية الفاعلة -القومي والشيوعي والإسلامي-، ثبت فيه منجزاتنا السياسية، ومنع تفريغها من قبل أجواء الفاشية، كما نحتاج لفهم أن الحالة المعنوية لشعبنا واستطلاعات الرأي العام هي بوصلة نقودها ولا نقاد لها. كما علينا مضاعفة الحذر في هذه المرحلة من إغراءات "التأثير على الآخر" التي تمارس أحياناً

علينا كأعضاء البرلمان بحيث نميل إلى تصديق لعبة قوّة موهومة، نتوهم فيها قدرتنا على التأثير، دون أن نعي أنّ علاقتنا هذه قد تأتي على الأغلب بنتائج معاكسة.

علاوة على هذا، تحتاج هذه المرحلة إلى زيادة وزن العمل الحزبيّ والجماهيريّ والشعبيّ والشبابي (وهذا عليه أن يوضع في مركز اهتمام المرحلة القادمة) ضمن المجال السياسيّ العامّ، حتّى تستطيع الأحزاب حماية أداؤها البرلمانيّ والنضالي من الخضوع لأجواء التحريض وقوانين الإقصاء، أو لإغراءات التأثير الموهومة.

- **حنين زعبي- نائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي- القائمة المشتركة.**